

الفصل الثاني

الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية خلال الانتفاضة

عادل سالم

www.adelsalem.com

أولاً: - إجراءات ضد العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية

- أ- الإجراءات الرسمية
- 1) البطاقات الممغنطة في القطاع
 - 2) توزيع البطاقات الخضراء على عمال الضفة
 - 3) تصاعد حدة الاعتداءات على العمال
 - 4) البلديات الإسرائيلية تساند السلطة في إجراءات التمييز
- ب- الإجراءات غير الرسمية
- 1) الفصل الجماعي على خلفية الانتفاضة
 - 2) اعتداءات العناصر المتطرفة

ثانياً: الإجراءات الإسرائيلية ضد الحركة النقابية

- 1) إغلاق ومداهمة مكاتب الاتحاد والنقابات العمالية
- 2) حظر النشاطات النقابية
- 3) اعتقال النقابيين وفرض الاقامات الجبرية عليهم
- 4) الإبعاد عن أرض الوطن
- 5) إطلاق النار على العمال والنقابيين
- 6) إجراءات أخرى متفرقة

منذ إشعار الشرارة الأولى للانتفاضة الشعبية، في الثامن من كانون أول 1987، التي كان للطبقة العاملة شرف إشعالها، أثر استشهاد العمال الغزيين الأربعة، بادر ما يزيد عن 150 ألف عام يعملون في المشاريع الإسرائيلية الى إعلان الإضراب عن العمل لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً. منذ ذلك التاريخ والتضحيات في صفوف الطبقة العاملة

تزداد يوماً بعد يوم وتتعاظم ويتعاظم إصرار جماهير شعبنا كافة على نيل الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الوطنية المستقلة على تراب دولة فلسطين المحتلة.

لقد جاءت الانتفاضة كتعبير صارخ عن رفض جماهير شعبنا لاستمرار الاحتلال وللممارسات القمعية والتعسفية التي مارستها وابتدعتها حكومة المحتل بهدف قمع الانتفاضة فلا القتل والإبعاد والاعتقالات ولا المصادرة وهدم وإغلاق البيوت، ولا الحصار الاقتصادي ومنع التجول، بقادر على إخماد الانتفاضة. وقد كانت الطبقة العاملة وحركتها النقابية من أكثر قطاعات شعبنا عطاء وتضحية ولذلك تعددت الإجراءات القمعية ضدهم لا سيما العاملين في المشاريع الإسرائيلية حتى باتت تهدد حقهم في العمل وكسب الرزق، واستخدامهم كأداة ضاغطة لإجهاض الانتفاضة والابتزاز السياسي. وقد تصدى عمالنا اليواصل ودافعوا دفاعاً يعتبر رمزاً للنضال الوطني في تاريخ الإنسان، أبوا أن تغمس لقمة عيشهم عيش أطفالهم بالذل والهوان.

وفشلت إجراءات السلطة الهادفة شق الصف الوطني والفصل بين عمال غزة وعمال الضفة المحتلتين بتوزيع ما يسمى بالبطاقات الممغنطة في قطاع غزة، الذين خاضوا أشمل وأوسع إضراب عمالي دام ما يقارب (45) يوماً، اضطروا بعدها وتحت طائلة الظروف الاقتصادية القاسية للعودة للعمل.

من اجل كل هذا فإننا أفردنا فصلاً خاصاً بالإجراءات التي تتعرض لها الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية خلال الانتفاضة.

أولاً - الإجراءات الرسمية ضد العاملين الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية

تصاعدت خلال الانتفاضة الباسلة، الإجراءات القمعية والعنصرية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية. وإذا كان الهدف الأساسي للسلطات الإسرائيلية بعد احتلالها الضفة والقطاع، تحويلها الى سوق مصدر للأيدي العاملة الرخيصة للعمل في المشاريع الإسرائيلية. فإن الهدف الأهم خلال الانتفاضة هو استخدام العمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية والذين لا يوجد لهم أي مصدر رزق آخر الى أداة ضغط سياسية بهدف إجهاض الانتفاضة. وتعتبر سياسة التجويع والحصار الاقتصادي ضد عمال قطاع غزة أسلوباً جديداً تحاول السلطات من

خلاله تحقيق ما عجزت عن تحقيقه خلال عامين من الانتفاضة بالاعتقالات والإبعاد، وإطلاق الرصاص على المواطنين العزل.. الخ من الإجراءات القمعية التي مارستها الحكومة الإسرائيلية خلال سني الاحتلال. وفي الوقت الذي تصاعدت فيه كافة الإجراءات العنصرية الأخرى التي تم الحديث عنها في الفصل الأول فقد صعدت الى السطح إجراءات جديدة تعتبر الأبرز والأشد تعسفاً ضد العاملين في المشاريع الإسرائيلية وأبرز هذه الإجراءات هي:-

أ-1- البطاقات الممغنطة

استخدمت السلطات الإسرائيلية في بداية الانتفاضة أساليب ترغيب العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بالعمل كما قلل أفراد الشرطة من مداهم أماكن مبيت العمال العرب لتشجيعهم للمبيت في أماكن عملهم لا سيما عشية الإضرابات الشاملة، والتي حاولت إسرائيل تشجيع العمال على عدم الالتزام بها لاستمرار عمل المصانع، وعدم إلحاق الضرر بالاقتصاد الإسرائيلي، ورغم تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين أن منع عمال الضفة والقطاع دخول إسرائيل سيمس بالاقتصاد الإسرائيلي (1) ورفض الحكومة الإسرائيلية لدعوة الوزير الإسرائيلي موشيه كتساف وزير المواصلات بإغلاق المناطق المحتلة، ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه للعمل في إسرائيل (2). فقد بدأت الحكومة الإسرائيلية بعد إعلان خطة شامير "للسلام" بمحاولة استغلال العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل كورقة ضغط سياسية ضد الانتفاضة، حيث حذر وزير الدفاع رابين "أن خطوات قاسية ستتخذ في إسرائيل واتخاذ خطوات اقتصادية جديدة ضدهم (3). ومنذ مطلع أيار 1989 بشكل خاص بدأت الحكومة تمارس سياسة التضييق الاقتصادي، والتجوع ضد عمال قطاع غزة الأكثر تضرراً ليكونوا رأس حربة في هجومها الجديد.

طالبت السلطات الإسرائيلية في 16/5/1989 جميع العمال الفلسطينيين من قطاع غزة العاملين في إسرائيل بترك أعمالهم فوراً والعودة الى بيوتهم، أو مواجهة الاعتقال الفوري لكل من يتخلف عن ذلك (4). وبدأ أفراد من الشرطة وحرس الحدود فور صدور القرار المذكور بملاحقة العمال الغزيين لإعادتهم الى القطاع فوراً (5). وفي اليوم التالي داهم أفراد الشرطة أماكن سكن العمال الغزيين واعتقلوا من تواجد منهم لنقله للقطاع. وكان أول تعليق رسمي صادر عن الجهات الإسرائيلية الرسمية حول هذا القرار على لسان وزير الدفاع

الإسرائيلي إسحاق رابين في 17/5/1989 حيث أعلن أن جميع عمال قطاع غزة يحتاجون الى تصاريح خاصة لدخول إسرائيل، وأضاف أن هذه الإجراءات ستشمل عمال الضفة مستقبلاً (6). ولم يخف رابين نيته استخدام عمال القطاع كورقة ضغط للقبول بخطة السلام الإسرائيلية حيث أعلن مهدداً أن العمل في إسرائيل كان منحة يمكن سحبها في أي وقت (7).

ومنذ قرارها بإعادة عمال القطاع، الى أماكن سكنهم فرضت الحكومة الإسرائيلية حصاراً على سكان القطاع، ومنعت أي شخص من دخول إسرائيل، حتى الرابع من حزيران 1989، حيث بدأت بتوزيع البطاقات الممغنطة على العمال الفلسطينيين الغزيين، كما كانت قد أعلنت من قبل. أنها ستجبر عمال القطاع على الحصول على بطاقات ممغنطة خاصة يسمح لحاملها بدخول إسرائيل، والتنقل فيها دون عراقيل (8). وأكدت جهات أمنية إسرائيلية أنها لن تصدر البطاقات لذوي السوابق الأمنية والجنائية، وأعضاء سابقين في المنظمات الفلسطينية وأن الذين يتواجدون في إسرائيل من سكان القطاع دون بطاقات سيتم اعتقالهم (9). وتعتبر السلطات الإسرائيلية أن الأشخاص الذين أعلنوا رفضهم للاحتلال، أو شاركوا في مسيرة الأول من أيار عيد العمال العالمي، أو اعتصام جماهيري.. الخ. هم أيضاً أصحاب سوابق أمنية. وقدر وزير الشرطة حاييم بارليف أن 28 ألف شخص سيحرمون من دخول إسرائيل (10). وحددت السلطات الإسرائيلية على لسان أرييه راموت رئيس الإدارة المدنية في قطاع غزة أن البطاقات ستمنح للعمال المنتظمين في إسرائيل لمدة سنة، ولغير المنتظمين لمدة 6 أشهر (11). أي أن البطاقات لن تكون دائمة لي يظل العمال على ارتباط مستمر بسلطات الإدارة المدنية التي لها صلاحية إلغاء البطاقة الممغنطة (12). أي أن الحكومة الإسرائيلية تخطط لتجني أكثر من مليون دولار سنوياً.

منذ اليوم الأول لتوزيعها كان إقبال العمال الغزيين للحصول على البطاقات الممغنطة ضعيفاً جداً، استجابة لدعوة القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي دعت الى مقاطعتها مما دفع قوات الجيش بإعادة الذين لا يحملون هذه البطاقات عند حاجز أيرز وصادرت هويات عدد كبير منهم وأجبرتهم على الحصول على البطاقات الممغنطة، كما فرضت حظر التجول على بعض المناطق، رفح، خان يونس، البريج، وأرغمت السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 16-40 عاماً الخروج للساحة ونقلهم الى نقطة أيرز للحصول على البطاقات الممغنطة (13). كما مددت السلطات الإسرائيلية أكثر من مرة الموعد النهائي للحصول

على البطاقات الممغنطة وبدء سريان مفعولها، وكان الموعد النهائي
1989/8/18

المطالبة بمقاطعة البطاقات الممغنطة

في نداء ملحق بالنداء 41 الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في دولة فلسطين، أدانت القيادة الوطنية الموحدة القرار الإسرائيلي، وطالبت عمال القطاع بمواجهة القرار ورفض البطاقات الممغنطة. كما دعا النداء الى إعلان الإضراب عن العمل في المشاريع الإسرائيلية في 26، 27، 28/6/1989 لجميع العمال الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة، تعبيراً عن رفض الإجراءات الإسرائيلية المذكورة (14). وقد باشرت اللجان الشعبية في القطاع بجمع البطاقات الممغنطة من العمال الذين أجبروا على الحصول عليها وقامت بإتلافها. وقد اعترف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان شومرون بذلك أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ودعا الى تشديد الإجراءات ضد هؤلاء الأشخاص (15).

وتطرق النداء 43 للقيادة الموحدة الى الحرب التي تشنها السلطات ضد الشعب الفلسطيني والتي تمثلت ذروتها في محاولات تركييع أهلنا في قطاع غزة وإجبارهم على الحصول على البطاقات الممغنطة كوسيلة ضغط جبانة تلوح بها ضد لقمة عيش مئات الآلاف من أهلنا الصامدين في القطاع البطل (16). أما النداء 44 الصادر في أواسط آب عن قيادة الانتفاضة فقد دعا جميع عمال دولة فلسطين الى الإضراب عن العمل في المشاريع الإسرائيلية، من 18-25/أب/1989 تعبيراً عن التضامن مع العمال الغزيين.

وهاجم البيان حملة توزيع البطاقات الممغنطة في غزة التي تهدف السلطات من خلالها الى ممارسة التجويع ضد العمال والتفريق بين الضفة الغربية والقطاع (17). واستمرت في نفس الوقت حملة جمع البطاقات من عمال القطاع، وكان التلفزيون الأردني بالأخبار العبرية قد بث مساء 21/8/89 صوراً لأفراد من اللجان الشعبية في غزة يقومون بجمع البطاقات الممغنطة من العمال وتعملون على إتلافها، ويقوم آلاف العمال بتسليم البطاقات الممغنطة بأنفسهم الى اللجان الشعبية، واعترف مصدر رسمي بالجيش الإسرائيلي أن 75% من البطاقات الممغنطة قد صودرت من قبل اللجان الشعبية (18). كما اعترف البريغادر ارييه راموت رئيس الإدارة المدنية للقطاع أن إسرائيل خسرت

الجولة الأولى من حرب البطاقات الممغنطة. ولكنه اعتبرها "عابرة" (19). لقد كانت استجابة عمال القطاع للإضراب عن العمل في المشاريع الإسرائيلية الذي دعت اليه القيادة الموحدة في النداء 44 عالية جداً حيث أفاد مراسلو الصحافة المحلية والأجنبية أن عدد المتوجهين للعمل في إسرائيل باليوم الأول للإضراب الجمعة 8/18 بلغ 700-800 عامل أي 2% من مجموع العمال العاملين في إسرائيل (20). ومن جهته فقد أدان الاتحاد العام لنقابات العمال في دولة فلسطين المحتلة سياسة البطاقات الممغنطة ومحاولة استخدام العمال كأداة ضغط سياسية لوقف الانتفاضة وأكد الاتحاد العام تضامنه التام مع عمال القطاع ودعا عمال الضفة الى التضامن التام لتفويت الفرصة على السلطات بتقسيم العمال بين غزة والضفة. كما أكد الاتحاد العام أن الطبقة العاملة التي شكلت الأداة الصلبة للانتفاضة، والتي كان استشهاد أبنائها الأربعة من عمال القطاع شراراتها الأولى، لن ترضخ للسياسة الإسرائيلية التعسفية وستكون الصخرة التي تتحطم عليها خطة شامير، وكل المشاريع التي تنتقص من حق شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة بقيادة م.ت.ف.

إن السلطات الإسرائيلية تدرك أن عمال القطاع العاملين في إسرائيل ليس لهم أي مصدر رزق آخر، لذلك راهنت على أنهم مجبرون للعمل في النهاية وهذا ما كان هدفها منذ البداية، استخدام لقمة عيش العمال لابتزاز موقف سياسي ضد الانتفاضة التي أصبحت سلاح الشعب الفلسطيني في دحر الاحتلال عن دولته المحتلة والتي لن يساوم مهما قدم من تضحيات. إن إضراب العمال الغزيين عن العمل في إسرائيل يلحق أضراراً بالاقتصاد الإسرائيلي كما أعلن رابين بنفسه، إلا أنه يستخدم هذا الإجراء كورقة ضغط سياسة، على أمل أن تنجز ما عجزت عن إنجازه بالوسائل العسكرية.

البطاقات الممغنطة لكل السكان

ولم يقتصر الحصول على البطاقات الممغنطة على العاملين في إسرائيل فقط بل شمل جميع الذين يريدون التوجه الى إسرائيل للعمل لأي شيء آخر كذلك شمل اللذين يتوجهون الى الضفة الغربية حيث يضطرون المرور من إسرائيل. ولا يستثنى من ذلك أحد حتى أصحاب المحلات المرضية الطارئة. ولم يكن عمال غزة بحاجة لتفسير حول أهداف هذه البطاقات فقد أدركوا عبر تجربتهم مع الاحتلال خلال 22 عاماً أنه يهدف الى خلق حالة من البلبلة في صفوفهم بين عامل

مسموح له العمل في إسرائيل وآخر ممنوع. إضافة للضغط عليهم سياسياً، لذلك كان رفضهم للحصول على هذه البطاقات ناجماً عن قناعتهم الداخلية، وليس خوفاً من اللجان الشعبية كما صرح عدد من المسؤولين الإسرائيليين أثناء حملة توزيع البطاقات على العمال.

فقد أكد عدد واسع من العمال في لقاءاتنا معهم عدم رغبتهم بالعمل في المشاريع الإسرائيلية بسبب ما يتعرضون له تحت وطأة الضغط الاقتصادي للحاجة للقمّة العيش، وأبدى جميع العمال الذين التقينا بهم أنهم يطمنون العمل في مصانع ومؤسسات فلسطينية في حال قيماها. ولكن الصناعات الوطنية لا تستوعب هذا العدد الهائل من العمال الفلسطينيين.

وقد استمر إضراب عمال القطاع عن العمل في إسرائيل والحصول على البطاقات الممغنطة وأكدوا من خلال ذلك موقفهم الموحد برفض السياسة الإسرائيلية والاحتلال الإسرائيلي، وعدم إمكانية استخدامهم كورقة ضغط سياسية. وإذا كان عمال القطاع قد عادوا بعد انقطاع استمر حوالي 45 يوماً عن العمل، الى عملهم في إسرائيل تحت ضغط الظروف الاقتصادية الصعبة وانعدام البديل الوطني الناجم عن السياسة الإسرائيلية منذ 22 عاماً بإلحاق المناطق المحتلة اقتصادياً بإسرائيل. الممغنطة فإن المعركة حول السياسة الإسرائيلية الكامنة وراء البطاقات الممغنطة لم تنته بعد وهي قابلة لأن تبدأ من جديد جولتها الثانية، فالسلطات الإسرائيلية لم تزل تعلن أنها ستبدأ بتوزيع هذه البطاقات على سكان الضفة الغربية قريباً.

توزيع البطاقات في الضفة

كشف مصدر أمني إسرائيلي في نهاية أيلول 1989 أن الهيئات الأمنية اتخذت قراراً مبدئياً ينص على إلزام سكان الضفة بالحصول على البطاقات الممغنطة (21). وقد أكد حاييم بارليف وزير الشرطة ذلك، عندما صرح أن وزارة الدفاع تستعد لتطبيق نفس نظام البطاقات الممغنطة في الضفة، لأن ذلك حسب رأيه يسهل عمل قوات الأمن والشرطة الإسرائيلية (22).

وفي تصريحه الأخير أكد وزير الدفاع أن تطبيق البطاقات الممغنطة في الضفة والتي كان سيبدأ العمل بها في آذار 1980 في منطقة جنين للتجربة، قد أجل لوقت لاحق. وتحتاج خطوة توزيع البطاقات في الضفة

الى جهود إسرائيلية أكبر من المبذولة لتوزيعها في القطاع. حيث وجود
مداخل كثيرة لدخول الى إسرائيل تحتاج الى طاقم بشري كبير العدد
لضبطها. إضافة لخشيته إسرائيل من تكريس الخط الأخضر "الحدود"
الذي ترغب في محوه من أذهان الناس والأهم من ذلك أن الضغوطات
الدولية والاستنكار والشجب العالميين لتوزيع البطاقات الممغنطة،
والتضامن الدولي الواسع مع العمال الفلسطينيين والشعب
الفلسطيني بشكل عام والذي ظهر بأبرز صوره في مسيرة السلام في
القدس في أواخر 1989، ومئات الوفود النقابية والحقوقية التي شاركت
في المسيرة من مختلف دول العالم والتي أكدت تضامنها التام مع
شعبنا.

مطاردة العمال غير الحاصلين على بطاقات ممغنطة

إن عودة العمال المضربين الى العمل في إسرائيل، لم توقف مطاردة
السلطات وقيام أفراد الشرطة بالبحث عن العمال غير الحاصلين على
بطاقات ممغنطة أو كما يسميها العمال "التصاريح". فالثلاثين ألف عامل
الذين حرموا من العمل وفقدوا بذلك استحقاقاتهم وأتعابهم، وفرص
المطالبة بها لم يسلموا بالأمر بسهولة، فقد توجه قسم منهم للعمل
عبر طرق فرعية عن غير حاجز أيرز للعمل في إسرائيل لتوفير لقمة
العيش لأطفالهم. وهو ما اعتبرته السلطات تسليلاً الى إسرائيل.

وبدأت السلطات بالبحث عنهم في المدن الإسرائيلية، وشكلت
الشرطة وحرس الحدود دوريات خاصة لذلك، حيث كانت تعتقل خلال
الشهور الأولى من بدء تطبيق البطاقات الممغنطة من 150-300 عاملاً
يوميّاً حيث يتم إعادتهم للقطاع وفتح ملفات ضدهم وتقديمهم
للمحاكمة (23) وأحياناً وصل عددهم 400 في الليلة الواحدة كما وجهت
الأوامر لأفراد الشرطة باعتقال جميع العمال العرب الذين يعملون بدون
تصاريح عمل سواء كانوا من الضفة أو القطاع، وحسب تصريح دافيد
مينع رئيس الاستخدام أن 80.000 عامل من المناطق المحتلة يعملون
داخل الخط الأخضر منهم 28 ألف عام فقط سجلوا أنفسهم في مكاتب
الاستخدام مقابل 38-45 ألف في العام الماضي (24). إن معظم
أصحاب العمل الإسرائيليين يفضلون تشغيل عمالهم من الضفة والقطاع
بعيداً عن سلطة التشغيل لأنهم بذلك يوفرون فروقات الحقوق
الاجتماعية التي يتوجب عليهم دفعها عن العمال المشتغلين عندهم.

وكانت السلطات تغرم العمال العرب في إسرائيل العاملين بدون تصاريح عمل، بمبلغ 500 شيقل للعامل الواحد أي مبلغاً يساوي أجره عمل شهر كامل تقريباً (25).

أ-2- البطاقات الخضراء في الضفة

وفي الضفة الفلسطينية، فقد كانت السلطات الإسرائيلية حتى قبل تطبيق البطاقات الممغنطة على مواطني قطاع غزة، توزع بطاقات خضراء بدلاً من البطاقات العادية لعدد واسع من المعتقلين بعد الإفراج عنهم ولا يسمح لحامل هذه البطاقة دخول إسرائيل للعمل أو لغيره كما أن حاملها معرض للتفتيش والإهانات والاعتقال في أية لحظة يقع بين أيدي أفراد الشرطة أو الجيش على حاجز تفتيش أو دورية راجلة، فالبطاقة الخضراء تعني أن حامل البطاقة كان معتقلاً سياسياً وهو مشتبه به وحيث أن دوريات الجيش وحرس الحدود منتشرة في كل مدن وقرى ومخيمات الضفة في الأزقة والشوارع، يسألون المارة عن بطاقات هوياتهم، فإن حامل البطاقة الخضراء يتعرض لملاحظات وقد أوعز ضابط الاستخدام في الإدارة المدنية لمدرء مكاتب العمل هناك وقف تسير أية معاملة يحملون بطاقات خضراء وطالب تحويله الى المسؤول الإسرائيلي ويؤدي هذا الإجراء الى حرمان حاملي البطاقات الخضراء من أتعابهم أو مقابل إجازاتهم عن فترات عملهم السابقة تماماً كما هو الحال مع عمال غزة الذين منعوا من العمل في إسرائيل.

ولا يوجد تقديرات واضحة حول عدد حاملي البطاقات الخضراء وإذا كانت وسائل الإعلام تشير الى أن عددهم تجاوز الألفين فإن الأهم من ذلك أن العدد يتزايد باستمرار ولا يقف عند رقم محدد. وتمنح البطاقة الخضراء أيضاً لستة أشهر قابلة للتجديد حسب قرار المسؤول الإسرائيلي في حينه. ولم يقتصر توزيع البطاقات الخضراء على الضفة وحدها وإن كانت توزع فيها بشكل أوسع وإنما توزع أيضاً على مواطني القطاع. فقد تسلم النقايبان محمد سالم الشامي وطلعت الصفدي من مدينة غزة، هويات خضراء وتسلم كذلك النقايبون نضال نوفل وأكرم البرغوثي ونضال عاهد من رام الله، هوية خضراء، ومن جنين تسلم النقايبون، جبر زيدان، وصالح عطاطري، وعلي عودة، وعمرالحلح، بطاقات خضراء، إضافة لعشرات من أعضاء ونشطاء النقابات في الضفة والقطاع.

إن إجراءات سلطات الاحتلال تهدف الى إضعاف الانتفاضة وإجهاض دور الطبقة العاملة الفلسطينية التي تقدمت الصفوف واضطلعت بدور طليعي في مواجهة سلطات الاحتلال وإجرائاتها وهذا يعبر عن الاستعدادات الكفاحية العظيمة التي تتمتع بها جماهير الطبقة العاملة الفلسطينية وجماهير شعبنا بشكل عام فحرب الحرية والاستقلال يشهد لهيبه ليحرق الأرض تحت أقدام الاحتلال كلما اشتدت إجراءاتها القمعية وأنه لا بديل عن حق العودة وتقرير المصير والدولة الوطنية المستقلة على ترابنا الوطني بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

أ-3- تصاعد حدة الاعتداءات على العمال الفلسطينيين

تصاعدت خلال الانتفاضة الباسلة في دولة فلسطين المحتلة، عمليات الاعتداءات التي يقوم بها أفراد الشرطة وحرس الحدود ضد العمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية. وانتشرت ظاهرة إعادة مجموعات كبيرة من العمال وهم في طريقهم الى أماكن عملهم، بعد الاعتداء عليهم من قبل أفراد الشرطة. كما انتشرت ظاهرة لا مبالاة أفراد الشرطة وحرس الحدود تجاه اعتداءات المتطرفين اليهود على العمال الفلسطينيين، وعدم تدخلهم إذا شاهدوا حوادث كهذه. وإذا حصل وتدخلوا فإنهم يقومون باعتقال العرب للتحقيق معهم. وكان عضواً الكنيست عبد الوهاب دراوشة ويوسي سريد قد طالبوا الشرطة التحقيق في شكاوي العرب الذين تعرضوا لاعتداءات من قبل متطرفين يهود في منطقة قيسارية حيث تواجدت هناك دورية لحرس الحدود لكنها لم تتدخل (26). فقد تعود أفراد حرس الحدود والشرطة الاعتداء على العمال بأنفسهم. فكيف يبالون باعتداءات غيرهم على العمال العرب العزل. لقد حاول أفراد الشرطة وحرس الحدود بممارساتهم تجاه العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية تنفيذ السياسة الإسرائيلية، على العمال بهدف القبول بالواقع المفروض، والشعور بأن الانتفاضة، وليس الاحتلال هو سبب بؤسهم وشقائهم. فالدوريات المكثفة على الطرقات في الصباح الباكر والتفتيش المهين المتكرر يومياً، ما كان ليتم - حسب تصريحات الشرطة للعمال - لولا الانتفاضة وإلقاء الحجارة على جنود المحتلين وفي 14/6/1989، وجه أفراد الشرطة في تل أبيب وفي مكبرات الصوت نداء الى العمال العرب يطالبونهم فيها بمغادرة المدينة وجاء في النداء: "الى كل المستخدمين من اليهود عليكم إعادة العمال العرب الى الأراضي المحتلة الآن. هذا ملح ضروري ..الى العمال العرب، عودوا فوراً لبيوتكم إذا بقي أي عامل

سيقتل بعد دقائق (27) "وقامت الشرطة بمطاردة العمال العرب إلا أنها عادت بعد فترة لتطالبهم بالبقاء في عملهم لأن مسؤول الشرطة لم يفهم الأمر الموجه إليه، إلا أن قسماً كبيراً من العمال كانوا قد غادروا المدينة متوجهين إلى بيوتهم.

وقد تفننت الشرطة في استخدام أساليب التضييق على العمال المتوجهين لعملهم في إسرائيل حيث كانت تطالبهم بدفع كل ما عليهم من الضرائب عن سنوات سابقة حيث وصلت الغرامات الضريبية إلى ستة آلاف شيكل عن العامل الواحد أي ما يعادل 3 آلاف دولار وهو مبلغ باهظ جداً لا يستطيع العمال دفعه بتاتاً. وهدف المطالبة به نهب العمال وتجويبهم، ليسلموا بما تخطط السلطات الإسرائيلية إليه. وكانت حركة موليدت الإسرائيلية المتطرفة - خليفة كهانا بالكنيست - والتي تدعو إلى ترحيل العرب عن البلاد قد شكلت دوريات خاصة في تل أبيب لتحديد أماكن العمال العرب الذين ينامون في أماكن عملهم وتسليمهم للشرطة (28) لتقوم بإجراءاتها ضدهم. وتعرض العديد من العمال لاعتداءات دوريات حركة "موليدت" العنصرية وشتائمهم قبل تسليمهم للشرطة ليقوم أفرادها بهذه المهمة بحماية القانون الإسرائيلي.

فظاهرة اعتداءات أفراد الشرطة وحرس الحدود على عمالنا في المشاريع الإسرائيلية، ليست جديدة، فهي ظاهرة منتشرة منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، إلا أنها اتخذت خلال الانتفاضة شكلاً آخر، يهدف إلى إجهاضها. ولذلك تصاعدت حدة الاعتداءات على العمال العرب بشكل جماعي، من خلال حواجز على الطرق، وإعادة العمال من الطريق بحجة رشق الحجارة، وتحرير آلاف المخالفات لهم بحجج واهية.

وفي دولة فلسطين المحتلة أدان الاتحاد العام والنقابات المنضوية إليه الاعتداءات المتكررة على العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وطالبت بوقفها فوراً. وأكد الاتحاد العام لنقابات العمال أن ظاهرة تصاعد الاعتداءات على عمالنا في المشاريع الإسرائيلية لن تضعف ارتباط شعبنا وتمسكه بقيادته الوطنية الموحدة وإصراره على حقه في الاستقلال الوطني وإنهاء الاحتلال عن دولته المحتلة ليعيش بأمان فوق أرضه كعمال كل دول العالم.

فقد اعتقلت الشرطة العامل الفلسطيني راتب عيسى عوض (من سنجل) من مكان عمله في أحد مطاعم شارع يافا، وفرضت عليه

غرامة ألف شيكل لأنه يعمل دون تصريح، مع أنه يعمل هناك منذ 7 سنوات (29). وفي تل أبيب اعتقلت الشرطة الإسرائيلية عدد من العمال في 89/4/3 من بينهم مفيد عبد الهادي (18 سنة) واسماعيل المحاريق (18 سنة) وحققت معهم حول وجود جسم مشبوه في المدينة، واعتدت عليهم بالضرب ثم أطلقت سراحهم وتكررت مثل هذه الحوادث من أفراد حرس الحدود أثناء عودة العمال لأماكن سكنهم. فالعامل أحمد محمد أبو سيف الذي يعمل كسائق وهو من منطقة الخليل - تعرض لاعتداء من قبل أفراد حرس الحدود أثناء عودته من مكان عمله في منطقة بيت شمش (30) أما العامل عزات عثمان الذي يعمل في فندق الملك داود فقد اعتدى عليه أحد رجال الأمن برفقة أحد أفراد حرس الحدود أثناء عمله في الفندق، وحاولا اختطافه بالسيارة بحجة أنه معتقل لمدة 48 ساعة، إلا أن العامل قاوم ذلك حتى تجمع عمال الفندق على الحادث مما اضطرهما لترك العامل ومغادرة المكان (31).

إن الاعتداءات المتكررة على العمال العرب من قبل أفراد الشرطة الإسرائيلية أصبحت ظاهرة مرضية متفشية في إسرائيل وهذا ما اعترفت به محكمة الشرطة في بيتاح تكفا، عندما أدانت شرطين إسرائيليين بتهمة الاعتداء على ثلاثة مواطنين عرب بدون أي داع. وقد عقت المحكمة على ممارسات رجال الشرطة العنف الذي يستخدمونه، بأنه ظاهرة مرضية متفشية ينبغي اجتثاثها من الجذور (32) إلا أن هذه الظاهرة لا زالت منتشرة بشكل واسع، وتزداد جذورها في أوساط الشرطة وحرس الحدود، فمئات العمال الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية يرفعون شكواهم إلى النقابات العربية، عن مظاهر اعتداءات أفراد الشرطة عليهم دون أي سبب كان، فقط لمجرد أنهم فلسطينيون.

إن ظاهرة اعتداءات أفراد الشرطة ما كانت لتتم لولا الضوء الأخضر الذي يعطيه المسؤولون الإسرائيليون الرسميون لهم، لقيامهم بهذه المهمة، فالتحريضات العنصرية الإسرائيلية ضد العمال العرب في إسرائيل وضد العرب بشكل عام، يطلقها يومياً مسؤولون ووزراء إسرائيليون من مختلف الأحزاب الإسرائيلية. ففي لقاء عقد بين قائد الشرطة منطقة تل أبيب يائير إسحاقى ورئيس بلدية بني براك موشي إيرنشتاين في مطلع كانون أول 1989 اتفق الطرفان على طرد العمال العرب من المنطقة لأن وجودهم - حسب الاتفاق - يسبب إزعاجاً للسكان (33) فإذا كان قائد شرطة المنطقة يعتبر العمال العرب مصدر إزعاج للسكان،

ويعد رئيس بلدية بطردهم، فهل نطلب من أفراد الشرطة أن يكونوا أفضل من قائدهم.

أ-4- البلديات الإسرائيلية تساند السلطات في إجراءات التمييز العنصري

لم يكن صعود الليكود الى سدة الحكم وازدياد قوة وحجم الأحزاب الدينية الإسرائيلية ونجاح أحزاب متطرفة جديدة الى الكنيسة الإسرائيلية بدورها الأخيرة ناجماً من فراغ ولكنه عبر عن تصاعد الفاشية داخل إسرائيل، وازدياد حدة العداء العنصري للفلسطينيين ليس فقط على الصعيد الحكومي ولكن أيضاً على الصعيد الشعبي. وتسابقت خلال الانتفاضة الباسلة هيئات وسلطات محلية لإظهار مدى عدائها وعنصريتها للعمال الفلسطينيين. وإذا كانوا قبل الانتفاضة يبررون هذه الاعتداءات ببعض العبارات التي يخفون بها جريمتهم، فقد اختلف الأمر خلال الانتفاضة، حيث لم يخف رئيس المجلس المحلي لمستوطنة أريئيل ورئيس بلدية بتاح تكفا أهدافهما المعادية للعرب، وبشكل صريح. فكل التصاريح والاعتداءات المعادية للعرب مسموحة في ظل الانتفاضة التي قلبت حساب إسرائيل وحكامها وأحزابها المعادية لحق شعبنا في استقلاله رأساً على عقب.

وكانت بلديتا عسقلان واسدود قد اتخذتا في أوقات مختلفة قرارات بمنع دخول العمال العرب الى المدينتين لفترات محددة، كان أطولها مدة قرار بلدية اسدود بزعامه رئيسها تسفي تسلكر منع العمال العرب من دخول المدينة منذ 15/5/1989 ولمدة 6 أسابيع وتقليص عدد العمال العرب في البلدية وعلى مدخل اسدود وضعت لافتة يوم الخامس من حزيران 1989 كتب عليها بالعبرية "لا طريق للعرب في اسدود" (34).

حظائر خاصة للعمال العرب في بتاح تكفا

رئيس بلدية بتاح تكفا غيورا ليف، قرر في أيار 1989 أن يكون سباقاً في الإعلان عن المشاريع الأكثر عنصرية ضد العمال العرب عندما دعا الى إقامة حظائر خاصة على مداخل بتاح تكفا لتجميع العمال العرب من دولة فلسطين المحتلة فيها لحين حضور صاحب العمل لنقلهم لمكان العمل، ويحظر عليهم مغادرتها والتجول في المدينة، وطالب بأن تكون الحظائر مكاناً لمبيت العمال العرب العاملين في بتاح تكفا الذين يسمح لهم بالمبيت في إسرائيل (35) حفاظاً على طابع المدينة من العمال

العرب. ولم يخجل غيوراً ليف بعد الاحتجاج على مشروعه العنصري من الإعلان أن مشروعه هو مشروع إنساني جداً (36).

وتعتبر بتاح تكفا التي يسكنها حوالي 150 ألف نسمة أول مستوطنة أنشأت في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر ويعمل فيها حسب إحصائية 1989 ألف عامل عربي من بينهم 800 يشتغلون في وظائف ثابتة كالبناء والصناعة (37). ورغم الاستنكار الواسع الذي شهده قرار رئيس بلدية بتاح تكفا فقد أصر غيوراً ليف على موقفه وصادقت البلدية على مشروعه بأغلبية الأصوات، وكان أبرز ردود الفعل على القرار المذكور، المسيرات الاحتجاجية لحركة "السلام الآن" قرب مكان الحظائر التي أقيمت للعمال العرب حيث نددت بإقامتها (38).

كما رفض القرار المحامي أبراهام أورن ممثل كتلة شنوي في بلدية بتاح تكفا الذي طالب بإغلاق الحظائر فوراً. واضطرت لجنة التنسيق التابعة لقسم التنظيم المهني في الهستدروت الى رفض هذه الإجراءات على ضوء حملة الاستنكار التي واجهت القرار.

فقد صرح رئيس قسم التنظيم المهني في الهستدروت "ليس من وظيفة رؤساء البلديات إقامة حظائر للمحافظة على الأمن. وأرى بهذا الإجراء مساً بالعمال بصورة خاصة، ومساً باحترام مكانة الإنسان بصورة عامة (39). هذا وقد رفض العمال العرب التواجد في مكان التجمع المذكور "الحظائر" التي غيرت السلطات من خطتها في بنائها. فبعد أن كانت تنوي تحويلها لمكان لمبيت العمال العرب قررت جعلها مكاناً لتجمع العمال العرب صباحاً ومساءً وعدلت عن تحويلها لأماكن للمبيت.

وحاول أفراد الشرطة في بتاح تكفا إلزام العمال العرب التواجد في مراكز التجمع المذكورة بالقوة، إلا أنهم تخلوا عن الموضوع على ضوء الحملة الواسعة التي شنتها قوى السلام الإسرائيلية على الصعيد الشعبي وفي الكنيست الإسرائيلي، وردود الفعل العالمية والفلسطينية.

أنا عامل غريب

وخلال نفس الفترة التي أثرت فيها حملة الاحتجاج الواسعة ضد إقامة حظائر للعمال العرب في بتاح تكفا، وإمعاناً من اليمين الفاشي، العنصري في إسرائيل بتحويل موقفه من الدفاع الي الهجوم فقد قرر مجلس محلي مستوطنة ارئيل القريبة من سلفيت أن يحذو حذو بلدية

بيتاح تكفا، حيث قرر إلزام العمال العرب العاملين فيها بحمل شارات خاصة على صدورهم مكتوب عليها باللغة العبرية (____) أي (عامل غريب). وتقضي القرارات الجديدة لرئيس المجلس المحلي رون نحمان أن يترك العمال الفلسطينيين بطاقات هوياتهم عند مدخل المستوطنة وتعاد اليهم عند مغادرتها بعد أن يعيدوا البطاقات البيضاء التي يتوجب عليهم حملها. ويمنع العمال من التجول بالمستوطنة خارج عملهم (40). كما يغرم كل عامل يفقد البطاقة المذكورة بخمسمائة شيكل جديد أي أن العامل العربي مطالب بأن يحافظ ببسالة على الشعارات العنصرية التي يقررها العنصريون ضده. فهذه البطاقات تسهل الاعتداء على العمال العرب في المستوطنة، كما تكون علامات مميزة لمراقبة حاملها أينما ذهب، حيث يصبح شخصاً غير مرغوب فيه حتى في حوائت المستوطنة.

ورغم ادعاء شالوم أفييف ضابط المستوطنة بأن العامل الذي يقبض عليه دون إشارة سوف لن يعاقب فقد ذكر العمال الفلسطينيون هناك أنهم يخشون التعرض للضرب إذا لم يحملوا الشارات. وقد اعتدى أحد حراس المستوطنة بالضرب على أحد العمال العرب لأنه لم يكن بحوزته شارة عامل غريب ثم سلمه لحرس الحدود ليقوما بما لم يقر به (41). وتشبه الشارة البيضاء المذكورة الشارة الصفراء على شكل نجمة داود التي تحمل عبارة أنا يهودي والتي ألزم النازيون أبان الحرب العالمية الثانية، اليهود بحملها. أي أن مجلس محلي أريئيل يعيد ما كان النازيون قد مارسوه ضد اليهود. إلا أن السيد رون نحمان رئيس محلي أريئيل صعق لهذه المقارنة بين البطاقة البيضاء والنجمة الصفراء.. وعلقت معاريف صباح 1989/6/1 في افتتاحيتها على رفض رون نحمان لهذه المقارنة بين الشارتين ساخرة "انه محق" فهناك في أوروبا كان اليهود ضحايا بينما هم اليوم الأسياد هنا وهذا فارق كبير ومبدئي" (42).

استنكار واسع لقرار مستوطنة أريئيل

24 عضو كنيست ينتمون الى كتل مختلفة معراخ، راتس، مبام، شنوي، تسومت، ليكود، ديغل هتواره، شاس، استنكروا القرار وبعثوا برسالة الى الحكومة الإسرائيلية طالبوها بإدانة المسؤولين من جراء عملهم المخجل والعنصري" (43).

وكان شمعون بيرس وزير المالية قد حمل هو الآخر على قرار رون نحمان رئيس مجلس محلي أريئيل، على قراره المذكور وقال بيرس أنه

لا يجوز للمستوطنين أن يخطوا طريقة حياتنا والقيم الأخلاقية التي نؤمن بها (44).

وكانت ردود فعل عالمية غاضبة أيضاً قد صدرت على القرار العنصري لمستوطنة ارئيل، ففي ألمانيا الاتحادية اتصلت نائبة رئيس البرلمان بالسفارة الإسرائيلية في بلادها وطلبت توضيحاً عن القرار (45).

وندد الوزير الإسرائيلي ايهود أولمرت - الليكود - مساء 1/6/1989 بهذا الإجراء وقال أنه دليل على فقدان كامل الإحساس إزاء سكان الأراضي المحتلة الفلسطينية (46).

كما احتجت الولايات المتحدة لدى إسرائيل على إلزام العمال العرب العاملين في مستوطنة ارئيل بوضع شارات تشخيص مكتوب عليها "عامل غريب" وقال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية للصحفيين أن بلاده ترى هذا الأمر إهانة ومساً بالشرف ولا ينسجم مع القيم الديمقراطية (47).

وقامت وفود عديدة بزيارة المستوطنة وإعلان رفضها لقرار المجلس. واعتدى بعض السكان على ثلاثة صحفيين إسرائيليين بحجة أنهم جاءوا لإثارة الخواطر ولم تتدخل الشرطة بالحادث (48).

ورغم هذه الاستنكارات وحملات الاحتجاج المحلية والعالمية فقد قررت مستوطنتا بيت أيل أ، ب، إلزام العمال العرب العاملين في المستوطنتين المذكورتين بحمل شارات تشخيص مماثلة (49).

وكان رئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل قد دعا الحكومة الى العمل على وقف حملات المس بمشاعر العرب.

واستنكر الاتحاد العام لنقابات لعمال بالضفة القرارات العنصرية لبلديات بيتاح تكفا وارئيل واسدود وعسقلان ودعا العمال الفلسطينيين الى رفض التواجد في أماكن التجمع الجديدة في بيتاح تكفا (الخطائر) ورفض حمل شارات "عامل غريب" التي تؤكد أن السلطات الإسرائيلية تمارس العنصرية ضد الشعب الفلسطيني كما مارسها النازيون ضد شعوب أوروبا في عهد هتلر النازي. ودعا الاتحاد الى حملة تضامن محلية وعالمية لإدانة القرارات العنصرية والمطالبة بإلغائها، ولتكتيف حملات

التضامن وتقديم المساندة لنضال الطبقة العاملة الفلسطينية المتطلعة
أبداً نحو التحرر والاستقلال.

ب- الإجراءات غير الرسمية 1- الفصل الجماعي على خلفية الانتفاضة

إجراءات الاستغلال والتمييز التي تمارس ضد العمال الفلسطينيين في إسرائيل من قبل أرباب العمل الإسرائيليين والهستدروت، لم تتغير، ولكنها ازدادت اتساعاً. وشهدت مرحلة الانتفاضة حملات واسعة من الفصل الجماعي والتنكر السافر لحقوق العاملين العرب. حيث استغل أرباب العمل تغيب العمال الفلسطينيين عن العمل بسبب التزامهم بأيام الإضراب الشامل استجابة لنداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وعمدوا الى فصل العمال المضربين جماعياً من أماكن عملهم، دون أية مستحقات أو أتعاب بدعوى غيابهم دون عذر يجيزه القانون الإسرائيلي. كذلك فعلت الهستدروت في المصانع التابعة لها، ودعت الى التخلص من عمال الضفة والقطاع. ولم يصدر عن الهستدروت التي تدعي الدفاع عن حقوق العمال أي تصريح أو إدانة لعمليات الفصل الجماعي، بل مارستها بشكل تام. ورغم حاجة الاقتصاد الإسرائيلي للعمال العرب، وحاجة أرباب العمل لنفس العمال أصحاب الخبرة في العمل، إلا أنهم مارسوا هذا الإجراء بشكل واسع وتنسيق تام مع السلطات الإسرائيلية، في محاولة لإجهاض الانتفاضة بالأسلة في دولة فلسطين المحتلة من خلال محاربة العمال في لقمة عيشهم وحقوقهم المطالبة التي اكتسبوها خلال سنوات طويلة من العمل الشاق والمضني. أن فصل عشرات الآلاف من العمال وتشغيلهم من جديد وبأجور جديدة، دون دفع مستحقاتهم السابقة إنما يعني، بكل بساطة سلب ملايين الدولارات المستحقة من أجور وأتعاب العمال الفلسطينيين دون أن يترتب على ذلك أية مسؤولية تجاه أرباب العمل الذين اكتسبوا رضى السلطات الإسرائيلية بشكل صريح هذه المرة. وعلى سبيل المثال أقدمت إدارة مصنع "عوف يروشليم" قرب بيت شيمس على فصل 400 عامل عربي معظمهم من منطقتي الخليل وبيت لحم يعملون لديها، عقاباً لهم لاستجابتهم للإضراب الشامل ليومين متتاليين استجابة لدعوات القيادة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية التي دعت السكان للإضراب احتجاجاً على إجراءات الاحتلال الفاشية (50).

وفي حولون فصلت إدارة أحد المصانع لذبح الدجاج عدداً من العمال لنفس السبب (51). وفي تل أبيب انتشرت هذه الظاهرة بشكل واسع. ولم يتورع أرباب العمال عن اتهام أي عالم يريدون فصله، بأنه يحرض العمال العرب على الإضراب بأيام الإضراب الشامل كي لا يتجرأ للمطالبة بأية مستحقات سابقة له (52). ويقوم موظفو مكاتب العمل الإسرائيلي في رمات غان - تل أبيب بزيارة أماكن عمل العمال الفلسطينيين والاطلاع على الواقع المزري الذي يعملون فيه، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الحديث مع صاحب العمل حول الحد الأدنى لشروط العمل (53). وكأن الوضع الطبيعي للعمال الفلسطينيين هو العمل ضمن شروط لا إنسانية لا يتوفر فيها الحد الأدنى لشروط العمل.

إن ظاهرة الفصل التعسفي الجماعي خلال مرحلة الانتفاضة، لم يمارسها أرباب المصانع والورش والهستدروت فحسب، وإنما مارسها أيضاً البلديات الإسرائيلية في مدن تل أبيب، عسقلان واسدود وغيرها من المجالس المحلية. ولعل أبرز حملة فصل جماعي قامت بها بلدية تل أبيب 200 عامل (554) وبلدية القدس الإسرائيلية بقرار من رئيسها تيدي كوليك وعددهم 300-400 عامل من مناطق الخليل وبيت لحم بشكل خاص يعملون في أقسام التنظيف، والحدائق ومصلحة الطرقات. ولم يخف المدير العام لبلدية القدس أهارون ساريغ أن أسباب الفصل تعود "للتغيب القسري" للموظفين الفلسطينيين بسبب ما أسماه عدم الاستقرار الدائم في الأراضي المحتلة (55). ويبدو أن مدير البلدية لم يرد الاعتراف بصراحة بأن أسباب الفصل هو عقاب جماعي للعمال الملتزمين بقرارات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة، ولإجبار العمال على عدم الالتزام بأية دعوات مماثلة في المستقبل.

وأمام تصاعد عمليات الفصل الجماعي، وبمبادرة من بعض القوى الديمقراطية الإسرائيلية شكلت في تل أبيب في مطلع نيسان 1989 لجنة خاصة لمساعدة العمال العرب المفصولين لتحصيل التعويضات التي يستحقونها. وذكرت اللجنة المذكورة أنها تقوم بمساعدة العمال بتوجيههم للجهات القانونية ومحاكم العمل للحصول على التعويضات (56). ولكن حتى اليوم لم يصدر أي قرار عن محاكم العمل الإسرائيلية بدفع تعويضات العمال المفصولين بسبب التزامهم بالإضراب الشامل.

وحول ظروف العمل الأخرى وأماكن مبيت العمال في المدن الإسرائيلية فلم يطرأ أي تحسين، بل ازداد الأمر سوءاً من حيث الأجور وأماكن

السكن. واتسعت في السنة الثانية للانتفاضة ظاهرة النوم في المشاريع الإسرائيلية بفصلهم من العمل. ويستغل أرباب العمل هذا الوضع ليجبروا العمال على المبيت في أماكن سكن تصلح للحيوانات بل هي للحيوانات فعلاً. ففي مستوطنة "نوعم" الزراعية يضطر أكثر من 30 عاملاً معظمهم من الشبان الصغار الى النوم داخل زرائب غنم أو حظائر دجاج مهجورة قريبة من بيوت أصحاب العمل الإسرائيليين (57) وفي مناطق أخرى في إسرائيل يبيت العمال الفلسطينيين فوق ثلاجات المحلات التجارية أو على الأرصفة المجاورة وفي داخل أجسام الباصات أو تخشبية معرضة للحريق من المتطرفين اليهود.

وخلاصة القول أن أرباب العمل الإسرائيليين وإدارة الهستدروت، استغلا مشاركة العمال الفلسطينيين في الانتفاضة لتكثيف الإجراءات العنصرية ضدهم، تلك الإجراءات التي لقيت ترحيباً إسرائيلياً حكومياً.

ب-2- اعتداءات العناصر المتطرفة

تساعد عمليات الاعتداءات الوحشية التي ينفذها ويشرف عليها العناصر المتطرفة الإسرائيلية خلال مرحلة الانتفاضة العارمة التي فجرها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي والتي كان شرارتها الأولى في الثامن من كانون أول 1987 على أثر اصطدام شاحنة عسكرية كبيرة مع سيارة ركاب نقل 4 عمال من غزة أدى الى استشهادهم وقد أكدت مصادر فلسطينية في حينه أن اصطدام الشاحنة بسيارة العمال لم يكن صدفة وإنما نفذه السائق بشكل متعمد. وكما أكدت تجارب الأعوام الماضية التي سبقت الانتفاضة بأنه كلما نمت الفاشية في إسرائيل وتضاعفت، ازدادت بشكل أعنف عمليات الاعتداءات العنصرية على العمال الفلسطينيين، تلك الاعتداءات التي يجد منفذوها غذاءهم الروحي بالتصريحات العدائية التي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون بين الحين والآخر. وأدت الاعتداءات اليومية والسافرة والمجازر التي يقوم بها أفراد الجيش الإسرائيلي والشرطة وحرس الحدود ضد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع خلال الانتفاضة، وإطلاق النار عليهم وقتل المئات منهم، وجرح الآلاف الى تشجيع المستوطنين الإسرائيليين وسائر العناصر المتطرفة للقيام باعتداءاتهم ضد العمال العرب، ليس خفية كما كان الأمر سابقاً ولكن بشكل علني سافر.

وإذا كانت الاعتداءات على العمال العرب في إسرائيل خلال السنوات التي سبقت الانتفاضة ينفذها أغلب الأحيان شخص أو اثنان فإن الاعتداءات خلال الانتفاضة تميزت بأن المشاركين بها عدد من الأشخاص، يمارسون اعتداءاتهم دون ملاحقة من أحد وفي وضوح النهار، ففي تل أبيب وعسقلان والقدس يقوم نشطاء حركة كاخ العنصرية التي يتزعمها العنصري مثير كاهانا عضو الكنيست الإسرائيلي السابق، بمهاجمة العمال العرب في الليل (58).

ويقوم متطرفون مماثلون بتهديد العمال العرب الواقفين في محطات الباس في المدن الإسرائيلية أثناء عودتهم لبيوتهم (59). ويقوم متطرفون آخرون بارتداء ملابس الحرس المدني الإسرائيلي ليمارسوا اعتداءهم بها، كي يوهموا العمال أنهم من أفراد الشرطة (60). ففي تل أبيب قام ثلاثة شبان يرتدون زي الحرس المدني بضرب ومهاجمة شبان من مدينة جنين في بيتهم بشارع اللبني في المدينة بحجة أنهم عمال مشبهون. واستمروا في ممارساتهم المذكورة لمدة أسبوعين، والعمال يخشون تقديم الشكاوى خشية التورط في صراع مع أفراد الحرس المدني المذكورين الى أن رفع صاحب الفندق الذي يعملون فيه شكوى رسمية للشرطة (61). وتنوعت أساليب الاعتداءات على العمال، والتي كان أبرزها محاولات قتل عمال فلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية، ففي تموز 1989 مددت السلطات الإسرائيلية توقيف المستوطن "رافي سلمون" بتهمة إطلاق النار على عدد من العمال الفلسطينيين عند مفترق طرق "غيهه" بالقرب من بتاح تكفا، مما أدى الى إصابة اثنين منهم بجراح (62)، وكانت شرطة حولون قد كشفت خلال الانتفاضة وبعد مرور 4 سنوات عن قاتل حارس عربي (63) عاماً) من سكان مخيم جباليا حيث اعترف المتهم بقتله. وكان المتهم "إسحاق شوشان" قد ارتكب جريمته في 1985/8/23 وفي ساعات الليل، حيث اعتدى على الحارس العربي بالضرب بألة ثقيلة عندما كان يقوم بحراسة عمارة في طور البناء (63). وفي تل أبيب أيضاً أقدم متطرفون إسرائيليون مجهولون بحرق خشبية يسكنها عدد من العمال الفلسطينيين، واستطاعوا النجاة في اللحظة الأخيرة وقد أتت النيران على جميع محتويات الخشبية وأمتعتهم بها (64). وبدلاً من قيام أفراد الشرطة بالكشف عن الفاعلين فقد شنوا حملة اعتقالات واسعة في صفوف العمال العرب في المنطقة بحجة خشيتهم من تعرضهم لاعتداءات مماثلة من المتطرفين اليهود.

وكان حادث حرق مماثل قد وقع في اور يهودا في 1989/8/9 وأدى الحادث الى إصابة ثلاثة من العمال العرب بحروق مختلفة نقلوا على أثرها الى مستشفى تل هشومير للعلاج، حيث توفي بعد وقت قصير عبد الله خليل (30 عاماً) من خانيونس وبعد يومين من الحادث توفي في المستشفى سعيد اسماعيل من رفح أما الثالث نسيم إبراهيم عايد من مخيم المغازي فقد توفي بعد عدة أيام متأثراً بجراحه (65). ولم يترك هذا الحادث أي أثر سلبي على الشارع اليهودي في اور يهودا حيث ينتشر العداء للعمال العرب بشكل واسع هناك. فبعد الحادث أجرى مراسل "يديعوت أحرونوت" عدة مقابلات مع عدد من السكان اليهود في المنطقة، وكانت إجاباتهم مليئة بالحقد والكراهية والعنصرية. إبراهيم يحزقيل من سكان اور يهودا أجاب "لو كنت أعلم بوجود براكيه كهذه (التخشبية التي يبيت فيها العمال العرب) لأضرمت النار فيها بنفسي". وأجاب مواطن آخر رفض ذكر اسمه "ليتهم أحرقوا عشرة منهم" (66). وينتشر في مقاهي اور يهودا شعارات مثل "الموت للعرب" وأيها العرب أخرجوا من هنا.

وقد توفي عدد من العمال العرب أثر تعرضهم للقتل من قبل مجهولين يهود في أماكن عملهم في المدن الإسرائيلية، كان آخرهم العالم محمد علي سالم جمهور من بيت عنان الذي وجد مقتولاً في مكان عمله في مخبز جابا في غربي القدس في أواخر كانون ثاني 1990. وقد كشف معهد أبو كبير للتشريح أن العامل المذكور قد قتل عمداً بضربة بأداة حادة على رأسه.

واستمرت ظاهرة انتحال شخصية أفراد شرطة من قبل العنصريين اليهود، ليمنعوا العمال من أية مقاومة ممكنة، مستفيدين من ممارسات أفراد الشرطة وحرس الحدود ضد العمال العرب، ففي נתانيا أقدم عدد من المتطرفين اليهود على الاعتداء على الأخوين نادر وسهيل حسن كبا اللذين يعملان في נתانيا، بعد اقتحام شقتهما في المدينة، بحجة أنهما من أفراد الشرطة. وبعد حضور أفراد من الشرطة لدى اتصال أحد الجيران بهم فر المعتدون من المكان. وكالعادة بدلاً من ملاحقة المعتدين انهال أفراد الشرطة على العاملين الفلسطينيين بالشتائم العنصرية (67) فهذه الممارسات من قبل أفراد الشرطة، تعتبر دافعاً مشجعاً للعناصر المتطرفة الإسرائيلية للقيام باعتداءاتها، فمن غير الممكن أن تحد الشرطة من اعتداءات المتطرفين اليهود ما دام أفرادها أنفسهم يقومون بهذه الإجراءات بشكل دائم.

وتصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية على العمال العرب أثر حادثة الباص رقم 405 الذي أدى تدهوره وهو في طريقه من تل أبيب الى القدس في 6 تموز 1989 الى وفاة 16 مواطناً إسرائيلياً واتهام أحد المواطنين العرب بتدبير الحادث. ففي ريشون لتصيون قرب تل أبيب أقيمت زجاجات حارقة على منزل بيت فيه عمال عرب (68). وحاول مجهولون إسرائيليون دهس العامل العربي أحمد إبراهيم محمد نصار قرب كفار سابا الذي أصيب بجروح مختلفة نقل على أثرها الى مستشفى مئير في كفار سابا. كما جرت اعتداءات شبيهة وفي مناطق مختلفة في إسرائيل خلال الأسبوع الأول من حادث الباص رقم 405 وبشكل أثار الرأي العام المحلي والعالمي، مما دفع عدداً من الوزراء لإدانة الاعتداءات ومطالبة اليهود بعدم خرق القانون بأيديهم. فقد اضطر رئيس الدولة الإسرائيلي حاييم هرتزوغ على أثر تصاعد موجة العنف ضد العمال العرب أن يدين الاعتداءات ضد العمال العرب كما قام وزراء من التجمع بإدانة موجة الاعتداءات (69) المذكورة. أما إسحاق شامير رئيس الوزراء فقد ذكر في معرض تلخيصه للنقاش الذي جرى في جلسة الحكومة لمناقشة أحداث الباص وما رافقها من أعمال: أن الحكومة تدين بشدة حادث الباص الإجرامي وتدين الأعمال غير المسؤولة التي ينفذها المواطنون اليهود (70). أي أن رئيس الوزراء يفرق بين حادثة الباص وبين ما يقوم به العنصريون اليهود من اعتداءات على العمال العرب. ففي الوقت الذي يصف فيه حادثة الباص بأنه عمل إجرامي فهو لا يعتبر الاعتداءات على العمال العرب وإلقاء الزجاجات الحارقة عليهم، وإطلاق الرصاص، وقتل أحد العمال الغزيين على طريق بئر السبع بعد الحادث مباشرة، عملاً إجرامياً بل وصفه بأنه عمل غير مسؤول ولم تقتصر أعمال الاعتداءات على العمال العرب في إسرائيل على عناصر إسرائيلية مجهولة ولكنها امتدت ليشارك فيها أعضاء مجالس العمال التابعة للهستدروت وبشكل خاص في اسدود، حيث أصدر رئيس مجلس محلي عمال اسدود يهودا بن هاروش أمراً الى لجنة العمال في مصنع "يافو أور" للمعلبات والعصير في المدينة، بطرد العمال العرب من قطاع غزة واستبدالهم بعمال يهود (71). وعلى الفور قام أحد أعضاء لجنة العمال للهستدروت بتهديد العمال الفلسطينيين بتكسير عظامهم إذا لم يتركوا العمل فوراً (72). واضطر العمال العرب بعد هذه التهديدات الى مغادرة المدينة والعودة الى أماكن سكنهم. والمعروف أن المصنع المذكور تعود ملكيته للهستدروت. ولم يكن غريباً أن تتصرف لجان العمال الهستدروتية ضد العمال العرب بهذا الشكل، فتاريخ الهستدروت ومجالسها مليء بالتصريحات العنصرية ضد العمال العرب. ورغم حصولها على جزء من الحسومات من أجور العمال العرب

فهي لا تقدم لهم أية فوائد تذكر. وقد جاءت تصرفات أعضاء مجلس العمال في أسدود في الوقت الذي ارتفعت فيه أصوات مختلفة تطالب بتطهير المدن الإسرائيلية من العمال العرب. إضافة لدعوات بعض الوزراء الإسرائيليين الى منع العمال العرب من دخول إسرائيل والتي أشرنا لها في صفحات سابقة فقد طالب "جاكي ليفي" رئيس المعارضة في بلدية "بيسان" ونجحل وزير الإسكان دافيد ليفي بطرد العمال العرب من بيسان وأعلن أنه يسعى "لتطهير" المنطقة من العمال العرب (73). أما القائم بأعمال رئيس المجلس إسحاق فايتسمان فقد أكد أنه لا يريد العمال العرب بتاتاً (74).

هذه الدعوات العنصرية ضد العمال العرب وما رافقها من اعتداءات عنصرية وإجرامية ضد عمالنا الذين أجبرتهم سياسة الدمج الاقتصادي الإسرائيلية على العمل في المشاريع الإسرائيلية، تتحمل مسؤوليتها بشكل كامل الحكومة الإسرائيلية التي شجعت بممارساتها وتصريحات أعضائها الاعتداءات على العمال العرب.

وقد نشرت صحيفة دفار في 89/12/25 تقريراً عن بعض المصطلحات التي يستخدمها أصحاب المزارع اليهودية في منطقة (عاميعوز) ضد عمالهم العرب التي تشمل ألفاظ مثل كلاب وزناة حيث تكتب هذه الكلمات على بطاقات ترفق الى صناديق خضار يحصل عليها العمال بدل أجر والهدف من كتابة هذه البطاقات هو اكتشافها من قبل جنود حاجز ايرز ومصادرة هذه الصناديق حيث يقول رئيس المجلس المحلي، في عاميعوز بأن مثل هذه الألفاظ أو التعابير تعتبر عادية جداً وليس فيها شيء مفاجئ. وحسب قول "يهودا سويسا" صاحب مصنع في المنطقة الذي حاول أن يبرر هذه الممارسات، (إننا نسجل كثيراً من البطاقات من هذا النوع بشكل عام دون أن تحدث أي ضجة ولكن حصلت هنا حالة شاذة لأنهم أي - العرب - أخذوا الخضار بدون إذن من مزرعته كما يقول (سويسا) ليبرر ألفاظه البذيئة تجاه العمال العرب الذين يعملون في مزرعته حيث وصفهم بأنهم كلاب وزناة) وعلم أن سويسا أرفق مع صندوق الخضار الذي أعطاه للعمال كجزء من أجرهم بطاقة مكتوبة بخط يده ليراها الجنود عند حاجز تفتيش (هؤلاء الكلاب الزناة حصلوا مني على صندوق بندورة لكل كلب منهم التوقيع يهودا سويسا) وخلال الجهود للتعرف على شخصية يهودا توجهت الجريدة الى رئيس مجلس منطقة اشكول حيث تخضع المزرعة في منطقة عاميعوز وقال هذا (إن هذه الألفاظ ليست مفاجئة أبداً لنا وهي ألفاظ عادية جداً في المنطقة سمعتها أكثر من مرة من أفواه أصحاب مزارع

وهذه ألفاظ جانبية لكن المهم المشكلة نفسها وليس الألفاظ ويقول سويسا نفسه بأنه يشغل ثمانية عمال عرب من غزة في مزرعته وهو لا يرى أي خطأ في صياغة البطاقة التي كتبها ويقول لا يوجد هنا أي توجه لاسامي فهم أيضاً يتحدثون معي بقسوة فالعملية متبادلة ولكن الحقيقة بأن كل طرف بحاجة للآخر فأنا بحاجة لهم وهم بحاجة للعمل لأجل الرزق ولكن أنا أطعمهم وفعلت هذا أكثر من مرة بل وأيضاً ولأسفي الشديد فإنهم ينامون عندي.

وقد استنكرت الحركة النقابية والاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة موجة الاعتداءات على العمال العرب في إسرائيل وحملت الحكومة مسؤولية هذه الاعتداءات التي ينفذ قسماً منها أفراد الشرطة وحرس الحدود. وأكد الاتحاد العام أن العمال العرب من دولة فلسطين المحتلة لا يعملون في إسرائيل بمحض إرادتهم، وإنما أجبروا على ذلك بعد أن سدت إسرائيل منذ احتلالها لدولتهم مصادر الرزق في وجوههم، وصادرت أراضيهم الزراعية ودمرت صناعاتهم الوطنية وحالت دون تطوير المتبقي منها، بحيث لم يبق أمامهم إلا العمل في إسرائيل وهو ما خططت إسرائيل له بعناية لتكون دولة فلسطين المحتلة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة.

إن إسرائيل التي دفعت هؤلاء العمال للعمل في مشاريعها، ولا زالت تحتاج لهم كما صرح وزير الدفاع إسحاق رابين (75)، هي التي تشجع الاعتداءات على العمال العرب، وتسبب القوانين التي تشدد من استغلالهم. وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية عاجزة عن حماية العمال العرب أو تأسف للاعتداء عليهم كما تدعي، فلماذا لا تقر بحقيقة عدم إمكانية التعايش بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وضرورة منح الشعب الفلسطيني استقلاله الوطني، ليمارس سيادته في دولته بعد انسحاب إسرائيل منها، حينها فقط يمكن لكل العنصرين اليهود أن لا يشاهدوا عاملاً عربياً من دولة فلسطين المحتلة يعمل في مشاريعهم.

- (1) البيادر السياسي عدد 353 حزيران 1989
- (2) الكاتب حزيران 1989 العدد 110
- (3) مذكرة صادرة عن اتحاد النقابات حزيران 1989
- (4) القدس، الشعب، الفجر، 1989/5/17
- (5) ידיעות أحرونوت 89/5/17
- (6) القدس 89/5/18
- (7) المصدر السابق

- (8) النهار 1989/5/19
- (9) هآرتس 1989/6/1
- (10) المصدر السابق
- (11) القدس 1989/6/3
- (12) الشعب 1989/6/4
- (13) القدس 1989/6/28
- (14) الطليعة 1989/6/30
- (15) الشعب 1989/7/5
- (16) الاتحاد 1989/7/25
- (17) حادشوت 1989/8/17
- (18) الفجر 1989/8/19
- (19) الطليعة 1989/8/24
- (20) الشعب 1989/7/11
- (21) عل همشمار 1989/7/1
- (22) الشعب 1989/7/11
- (23) معاريف 1989/11/21
- (24) يديعوت أحرונوت 1989/11/15
- (25) النهار 1990/2/21
- (26) الشعب 1989/7/11
- (27) الفجر 1989/6/15
- (28) القدس 1989/8/7
- (29) القدس 1989/2/22
- (30) الشعب 1989/5/16
- (31) الشعب 1989/12/31
- (32) الاتحاد 1989/8/8
- (33) دافار 1989/12/6
- (34) المصدر السابق
- (35) الفجر 1989/5/12
- (36) الصنارة 1989/5/26
- (37) النهار 1989/6/9
- (38) الاتحاد 1989/6/12
- (39) الاتحاد 1989/5/31
- (40) القدس 1989/6/1
- (41) معاريف 1989/6/1
- (42) القدس 1989/6/1
- (43) الاتحاد 1989/6/1

النهار 1989/6/1	(44)
معاريف 1989/6/1	(45)
الفجر 1989/6/2	(46)
معاريف 1989/6/2	(47)
الفجر 1989/6/3	(48)
الشعب 1989/6/3	(49)
العودة العدد 140، 1988/3/24	(50)
الطلیعة 1989/8/10	(51)
الاتحاد 1989/6/28	(52)
المصدر السابق	(53)
القدس 1989/4/13	(54)
الفجر 1989/6/3	(55)
القدس 1989/4/13	(56)
الاتحاد 1989/7/5	(57)
الشعب 1989/5/27	(58)
معاريف 1989/5/26	(59)
النهار 1989/2/14	(60)
يديعوت أحرونوت 1989/2/13	(61)
الشعب 1989/7/24	(62)
القدس 1989/7/19	(63)
القدس 1989/3/23	(64)
البيادر السياسي 1989/8/20	(65)
المصدر السابق	(66)
الاتحاد 1989/7/18	(67)
الفجر 1989/7/12	(68)
الاتحاد 1989/7/10	(69)
المصدر السابق	(70)
الصنارة 1989/5/26	(71)
المصدر السابق	(72)
الاتحاد 1989/6/4	(73)
المصدر السابق	(74)
المصدر السابق	(75)

ثانياً: - الإجراءات الإسرائيلية ضد الحركة النقابية
الفلستينية

خلال الانتفاضة

لقد صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها القمعية ضد الحركة النقابية منذ بداية الانتفاضة وذلك بهدف الحد من الدور المنظم للطبقة العاملة وحركتها النقابية في إطار هيئات الانتفاضة الشعبية الباسلة وفعاليات الوطنية بمختلف أشكالها، وذلك مراهنه منها على وقف الانتفاضة وإطفاء لهيبها فشنت هجومها ضد المقرات والمكاتب النقابية وصعدت من إجراءاتها ضد القادة النقابيين بدءاً بأعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد العام مروراً بأعضاء الهيئات الإدارية للنقابات العمالية وانتهاءً باللجان النشاطية والعمالية في مواقع العمل والسكن. ويوماً بعد يوم تصعدت الإجراءات حتى طالت آلاف العمال والنقابيين وامتدت فترات اعتقال العديد منهم الى ثمانية عشر شهراً متتالية وأربعة وعشرون شهراً تخللها عدة أيام خارج المعتقل وكذلك سياسة الإبعاد والتصفيات الجسدية والاستدعاء والمضايقات ضد القادة النقابيين ومنعهم من السفر.

لقد أثرت تلك الإجراءات على دور الحركة النقابية بالقيام بدورها تجاه الطبقة العاملة ولكن تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتفاقم أزمة البطالة دفع في لاستعادة الحركة النقابية لدورها للدفاع عن عمالها.

لقد فشلت كافة الإجراءات القمعية بإضعاف دور الحركة النقابية واتخاذها لمكانها الطبيعي في مقدمة صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية في النضال من أجل دحر الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال. وفي هذه الدراسة سنتعرض لأبرز هذه الإجراءات التي منها:

1) إغلاق ومداهمة المقرات النقابية

بعد مرور عامين على الانتفاضة الشعبية الباسلة وبالرغم من قصر تلك الفترة مقارنة بالفترة التي سبقتها (عشرون عاماً) فقد اشتدت غارات قوات الاحتلال على المكاتب والمقرات النقابية في مختلف مدن وقرى الوطن المحتل وقد أخذت المداهمات أشكالاً جديدة رافقتها تكسير الأبواب والاعتداء على النقابيين الموجودين فيها واعتقال العديد منهم وفي بداية الانتفاضة كانت المداهمات يومية تقريباً يرافقها العبث بمحتويات النقابة وتكسير الأثاث وكافة المحتويات بعد مصادرة كافة السجلات والوثائق الرسمية، وكذلك فإن وجود قوات من الجيش على العديد من المباني التي تتخذها النقابات العمالية مفرات لها طوال

ساعات النهار أدى الى تعريض كل عامل ونقابي للاستفزاز والتفتيش والتنكيل اليومي من قبل قوات الاحتلال سواء أكان ذلك في مقر النقابة أو أثناء دخول العامل أو خروجه من المكتب، إن الغارات الإسرائيلية على المقرات النقابية شملت كافة النقابات والمكاتب العمالية في مدن وقرى دولة فلسطين ومنها مجمع النقابات العمالية في مدينة جنين الذي يضم صفوفه خمس نقابات عمالية، ومجمع نقابات رام الله الذي يضم ست نقابات عمالية، ومجمع الخليل الذي يضم ثماني نقابات والقدس وإن ما حصل في مكتب بيت فوريك قضاء نابلس في شهر آذار 89 بأن استولت قوات من جيش الاحتلال على المكتب وأتلفت كافة محتوياته وحولته الى ثكنة عسكرية لمدة تزيد عن 20 عاماً، مارست خلالها كافة أشكال القمع والتنكيل بحق العمال وأهالي القرية، وكذلك تعرض مجمع النقابات العمالية في مدينة بيت لحم الذي يضم خمس نقابات عمالية للمداهمة خمس مرات متتالية في الأسبوع الأول من إعادة افتتاحه، وكذلك مقر الاتحاد العام لنقابات العمال وفي مدينة نابلس للمداهمة عدة مرات قبل إقرار إغلاقه في نيسان سنة 88. وفي إطار حملة حظر عمل اللجان الشعبية والتضييق عليها أصدر قائد المنطقة الوسطى "عمرام متسناع" في تموز 88 أمراً بإغلاق عدد من المقرات النقابية لمدة عامين متتاليين بهدف الحد من دور الحركة النقابية والطبقة العاملة الفلسطينية في حرب الحرية ولاستقلال بهدف تضييق الخناق على الانتفاضة وإجهاضها ولكن استمرت الحركة النقابية والطبقة العاملة الفلسطينية قوة النضال من أجل دحر الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال وقد تقدمت الصفوف ولم يثنها أوامر الإغلاق والمداهمات التي أدت الى إغلاق عدد من النقابات بقرار ذاتي وللأسباب الأنفة الذكر واعتقال غالبية هيئاتها الإدارية عن مواجهة أوامر السلطة والتصدي لها وتحويل التجمعات العمالية من مواقع سكن وعمل الى ساحات نضال منتظمة ضد سلطات الاحتلال.

هذا وقد بلغ عدد المقرات والمكاتب النقابية المغلقة بقرار من سلطات الاحتلال (22) مكتبياً نقابياً، أنظر ملحق رقم (12).

(2) حظر نشاطات نقابية

كثفت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها التعسفية التي حالت دون إقامة أية نشاطات نقابية، أو احتفالات عمالية مختلفة، فقد داهمت قوات من الشرطة والجيش مقرات النقابات وحالت دون إقامة أي نشاط معلن، أو يصل للسلطات معلومات حول نية النقابة بإقامته. حتى الاحتفال بالأول من أيار لم يسلم من ملاحقة السلطات، وإطلاق

الرصاص على المشاركين في الاحتفال. حيث هاجمت قوة كبيرة من الشرطة وحرس الحدود مسيرة عمالية بالأول من أيار عيد العمال العالمي في 1/5/1989، كان قد أعلن عنها الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة وشارك فيها مئات من العمال يرفعون شعارات مثل "عاش الأول من أيار" و "يا عمال العالم اتحدوا" و "يلغى قرار الإبعاد بحق النقابيين".

واستخدم أفراد الشرطة لدى مهاجمة المسيرة العمالية الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع مما أدى الى إصابة عدد من المشاركين في المسيرة بجروح أنظر ملحق (25) كما اعتقل عدد من العمال.

إن مهاجمة المسيرة العمالية السلمية التي انطلقت من مسرح الحكواتي في الأول من أيار، العيد العالمي للعمال، والذي تعترف به إسرائيل نفسها، في وقت لم يرفع فيه العمال في مسيرتهم أية شعارات سياسية إنما يؤكد مدى العنف الذي يتعرض لها عمالنا، حيث يحرمون من إقامة احتفالاتهم العمالية نشاطاتهم النقابية الصرفة.

3- اعتقال النقابيين وفرض الاقامات الجبرية عليهم

اعتادت السلطات الإسرائيلية استخدام أساليب الاعتقال الإداري والاحترازي، وفرض الاقامات الجبرية على أعضاء الهيئة التنفيذية للاتحاد وأعضاء إدارات النقابات ومجلس الاتحاد كإجراءات قمعية تستهدف الحد من نشاطات النقابات وعزل النقابيين عن جمهورهم العمالي. وفي القوات الذي خفت فيه السلطات من إجراءات الإقامة الجبرية خلال الانتفاضة، حيث لم يحقق هذا الإجراء للسلطات أية فائدة، بعد أن أصبح كل موقع يعيش فيه العمال مكاناً للنشاط والعمل النقابي، فقد كثفت السلطات من إجراء الاعتقال وبشكل واسع جداً، سواء اعتقالاً إدارياً لمدة ستة شهور قابلة للتجديد أو اعتقالاً بتهم أمنية (سياسية) مختلفة على ضوء تعاضم المد الجماهيري للانتفاضة المجيدة. ولم يسلم أعضاء الهيئة الإدارية لأي نقابة من الاعتقال ولو لفترة قصيرة، يتعرضون خلالها للتهديد والضرب الوحشي. وإذا كان عدد المعتقلين الإداريين خلال العاميين الماضيين من الانتفاضة قد تجاوز ستة آلاف معتقل، فإن ألف منهم من نشطاء النقابات والاتحاد العام والاتحادات المهنية المختلفة. وعانى الاتحاد العام لنقابات العمال خلال السنة الأولى للانتفاضة من عدم انتظام عمله لفترة طويلة بسبب اعتقال معظم أعضاء هيئته التنفيذية ومجلس الاتحاد، ومطاردة البعض الآخر

ليلاقوا نفس المصير. وأدت هذه الإجراءات الى فقدان الحركة النقابية لمعظم قادتها المجربين حيث عاشت النقابات فترة من الجمود في عمل هيئاتها الإدارية، حتى اضطرت على ضوء حملة تجديد السلطات مدة الاعتقالات الإدارية للقادة النقابيين، الى تشكيل هيئات إدارية مؤقتة، تقوم بقيادة أوضاع النقابات، ومتابعة القضايا العمالية للأعضاء خلال مرحلة الانتفاضة المجيدة. فكل عضو في النقابة مسؤول عن نشاطها، وتنفيذ أهدافها. وإذا كانت السلطات بإجراءاتها التعسفية الواسعة خلال الانتفاضة قد أضعفت النقابات لفترة وجيزة، إلا أن الانتفاضة الباسلة وازدياد الوعي الوطني والجماهيري لدى شعب الانتفاضة قد مهد الأرضية المناسبة لبروز قيادات جديدة، سرعان ما أخذت دورها ومكانها المناسبين في صفوف الحركة النقابية، واستطاعت أن تكتسب وبسرعة كبيرة جداً خبرة العمل النقابي وتجربة القيادات القابعة في غياهب السجون. إن بروز كادر جديد من القادة النقابيين وإمساكه بزمام الأمور بهذه السرعة والصلابة، ما كان ليتم لولا الاستعداد والوعي العاليين الذين خلقتهما الانتفاضة في نفوس العمال والنقابيين، ولولا الإصرار الحازم على التصدي لإجراءات الاحتلال وإفشالها بحيث يمكن القول أن بناء مثل هذا الكادر الجديد من النقابيين المجربين قبل الانتفاضة كان يحتاج لزمان أطول من ذلك بكثير.

إن عدد النقابيين الذين تعرضوا لإجراء الاعتقال كبير جداً، إضافة الى أعضاء الاتحاد والهيئات الإدارية للنقابات، تعرض للاعتقال الإداري والسياسي أعضاء هيئات عامة وعمال عاديين. وقد تجاوز عدد المعتقلين الإداريين - خلال الانتفاضة - من أعضاء الهيئة التنفيذية وأعضاء إدارات النقابات (مئتي) نقابي وعدة آلاف من العمال. وبعض هؤلاء النقابيين اعتقلوا لأول مرة في حين تعرض قسم منهم الى الاعتقال في السابق. وقد جددت السلطات أمر الاعتقال الإداري لأعداد كبيرة من النقابيين. وبعد أن كانت مدة الاعتقال الإداري 6 شهور كحد أقصى قابلة للتجديد، فقد طالبت الجهات الأمنية الإسرائيلية في مطلع 1989 تمديد المدة القصوى للاعتقال الإداري. واستجابة لهذا الطلب فقد بوشر العمل بالقرار القاضي بمضاعفة مدة الاحتجاز الإداري لمدة سنة منذ الجمعة 1989/8/11 بعد توقيعه من قبل قائدي المنطقة الجنوبية والوسطى الجزالين ماتان فيلناني، ويتسحاق مردخاي (76) أثر الاتفاق الذي تم بين وزير الدفاع يتسحاق رابين مع وزير القضاء دان مريدور قبل عدة أسابيع من ذلك التاريخ. وينص القرار الجديد على حق المحتجزين الفلسطينيين التقدم باستئناف أمام المحاكم العسكرية بعد مرور 6 شهور على احتجازهم. وكان النائب يوس سريد أول من عقب

على هذا الإجراء للإذاعة الإسرائيلية حيث قال "أن هذا الإجراء يعد مساً جديداً بحقوق الإنسان وهو يوضح عجز السلطات عن القضاء على الانتفاضة بالقوة" (77) وكانت السلطات الإسرائيلية قد أعلنت في 88/3/20 عن إصدار إجراءات جديدة تتعلق بالاعتقال الإداري. إذ منح الأمر العسكري رقم 1229 أي قائد عسكري صلاحية إصدار أمر اعتقال إداري بخلاف الفترة السابقة حيث كان هذه الصلاحية محصورة في شخص قائد المنطقة فقط.

وكان الاتحاد العام لنقابات العمال قد أدان باستمرار إجراءات الاعتقالات الإدارية وغيرها وطالب الإفراج عن المعتقلين النقابيين ومنحهم الحصانة النقابية، وحرية العمل النقابي. وطالب في معظم بياناته ومذكراته الى الهيئات الدولية للضغط على الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن قرارها المذكور.

4- إبعاد النقابيين

اتسعت حملة إبعاد النقابيين عن أرض الوطن منذ الشهور الأولى للانتفاضة ومن بينهم أعضاء في الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة. وضربت إسرائيل كافة الاحتجاجات الدولية بعرض الحائط، منفذة أبشع جريمة إنسانية، إبعاد مواطنين عن أرض وطنه بالقوة. ولم تفد الإجراءات القانونية التي استخدمها المبعدون بشيء، حيث كانت المحاكم تصادق باستمرار على قرارات الإبعاد مضية بذلك شرعية إسرائيلية على قرارات جائرة تتعارض مع المادة الرابعة من ميثاق جنيف ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تدعي إسرائيل باستمرار أنها تتمسك به. وكما كان يحصل باستمرار فلم يكن محامو الدفاع يسمح لهم بالاطلاع على الملفات السرية التي تقدمها السلطات للقضاة ضد المتهمين والتي على أساسها يتم المصادقة على قرار الإبعاد. ولذلك كان من الصعب على المحامين أن يقوموا بواجباتهم في الدفاع عن موكلهم في ظل غياب لوائح اتهام وبيانات يحاكم المتهمون على أساسها. ولم يكن باستطاعة هيئة المحكمة أن تتخذ أية قرارات مخالفة لأوامر وزير الدفاع وهيئة أركانه وباستمرار كانت تصادق على القرارات وتؤكد قناعتها بها. مدافعة عن قارا السلطات "لأن السبل الأخرى التي استخدمتها القوات الإسرائيلية لم ترد المتهمين عن نشاطهم المناهض والمستمر" ولا يختلف رد المحكمة العليا الإسرائيلية عن رأي اللجنة الاستشارية لقائد المنطقة الوسطى التي تفحص المواد المقدمة الموجودة في ملفات المتهمين وتصدر قرارها

الروتيني: بأن التهم والمواد المنسوبة لهما تمكن قائد المنطقة الوسطى بتنفيذ أمر الإبعاد.

وكان النقبانيون المعتقلون قد وجهوا مذكرة الي منظمة العمل الدولية في 89/2/26 طالبوا فيها المنظمة العمل من أجل الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف سياسة الإبعاد عن أرض الوطن (أنظر ملحق 14). كما طالبوا في مذكرة أخرى، رفعوها مع بقية المهديين بالإبعاد الي قناصل الدول الأجنبية في شرقي القدس ممارسة الضغط على السلطات الإسرائيلية. ولنفس الغرض عقد الأمين العام للاتحاد محمود زيادة عدة اجتماعات مع بعض قناصل الدول الأجنبية في شرقي القدس أكد خلال اجتماعه معهم استنكار الاتحاد لسياسة الإبعاد وطالب القناصل مساندة المبعدين ومطالبة السلطات الإسرائيلية بوقف إبعادهم. وفور صدور قرار المحكمة العليا برفض الاستئناف أصدر الاتحاد العام نداء عاجلاً الي الأمم المتحدة وكافة الاتحادات والمنظمات النقابية والإنسانية في العالم جاء فيه:

"إننا إذ ننظر بخطورة بالغة لهذا التصعيد القمعي المرافق لتصرجات وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين حول نيته إعادة النظر في العودة مجدداً لسياسة الإبعاد وتصرجات دان شومرون قائد أركان الجيش الإسرائيلي حول نية السلطات توسيع استخدام سياسة الإبعاد "الفوري"، وما يشكله من خرق فظ واعتداء صارخ على حقوق الإنسان في العيش على أرض وطنه والضرب بعض الحائط المواثيق والأعراف الدولية وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، فإننا نهيب بكم ونستصرخ ضمائركم الحية الوقوف الي جانبنا في مواجهة هذه الإجراءات اللاإنسانية والتحرك الفوري السريع في استخدام نفوذكم من أجل أوسع حملة ضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل وقف تنفيذ وإلغاء قرارات سياسة الإبعاد عن أرض الوطن".

أثارت إجراءات الإبعاد ردود فعل عالمية ومحلية مختلفة، فقد أدانت اليابان بشدة إسرائيل لإبعادها المواطنين الفلسطينيين من بلادهم واستدعت القائم بالأعمال الإسرائيلي وسلمته نسخة من البيان بالموضوع. وفي الولايات المتحدة، أكدت الإدارة الأمريكية أنها تعارض الإبعاد، وطالبت إسرائيل مراراً بوقف إبعاد لمواطنين من دولة فلسطين المحتلة. كما شجب الاتحاد السوفياتي باستمرار إبعاد المواطنين الفلسطينيين ووصف الإبعاد بأنه تحد سافر للإرادة الدولية. وأكد الناطق الرسمي السوفياتي في مؤتمر صحفي عقده في 1989/7/1 أن إقدام

إسرائيل على إبعاد الشخصيات الفلسطينية يعد تأكيداً على نهج إسرائيل الراض لإجراء حوار مع الفلسطينيين وبالتالي رفض المشاركة في الجهود المبذولة للتوصل الى إيجاد تسوية شاملة لازمة الشرق الأوسط أما على صعيد ردود الفعل الأوروبية فقد أعرب وزير الدولة الفرنسي لشؤون العلاقات الدولية "تيري دي بيوس" في حديث أمام الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) أن الحكومة الفرنسية تدخلت لدى السلطات الإسرائيلية إزاء ما يحدث في الأرض المحتلة من ممارسات كما نددت بإبعاد الفلسطينيين عن وطنهم "وأعرب مسؤولون بريطانيون عن قلقهم من استمرار إبعاد المواطنين عن بلادهم. وأبلغ المسؤولون البريطانيون وكالة الأنباء الكويتية أن الحكومة البريطانية دعت إسرائيل مراراً وتكراراً لوقف استخدام الإجراء غير الشرعي ضد الفلسطينيين لأنه لا يؤدي سوى الى تصعيد التوتر في الضفة والقطاع (78).

وكان اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أصدرت بياناً في جنيف أعربت فيه عن خيبة أملها لإبعاد المواطنين الفلسطينيين، وذكر أن عمليات الإبعاد تشكل مخالفة لمواد معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر الإبعاد القسري افرادياً وجماعياً الى خارج أراض محتلة مهما تكن الدوافع (79). وكانت دول عديدة قد أدانت سياسة الإبعاد التي تمارسها إسرائيل، كما تناولت صحف أوروبية عديدة موضوع الإبعاد وعلقت عليه، وكان أبرز التعليقات ما نشرته صحيفة "المانفيسستو الإيطالية" التي أكدت أن طرد الفلسطينيين الى لبنان يمثل صفقة جديدة على وجه الرئيس الأميركي جورج بوش و صفقة بنفس الشدة للرأي العام العالمي (80) وعلى الصعيد المحلي فقد أدانت قوى السلام الإسرائيلي قرارات الإبعاد، وطالبت بوقفها فوراً وكانت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في إسرائيل والحزب العربي الديموقراطي، والكتلة التقدمية للسلام من أكثر الأحزاب التي وقفت بشدة ضد هذه الإجراءات وعقدت المظاهرات والمسيرات احتجاجاً على تنفيذها. كما وقف ضد سياسة الإبعاد في إسرائيل، أحزاب إسرائيلية أخرى هي مابام، راتس، وشخصيات إسرائيلية تدعو للسلام بين الشعبين واعتراف متبادل بالحقوق. وقد وقع 350 محام ورجل قانون إسرائيليين على عريضة تدعو الى اعتماد وسائل العقاب المتبعة في إسرائيل وتحتج على العقوبات الإدارية والإبعاد وهدم المنازل.

أما على الصعيد العربي فقد استنكرت الدول العربية سياسة الإبعاد ودعت الأمم المتحدة لإدانتها، إلا أن رد الفعل العربي لم يكن

بالمستوى المطلوب، ولم تتخذ الدول العربية إجراءات عملية على الصعيد العالمي تجبر إسرائيل فعلاً لوقف سياستها التعسفية.

5- إطلاق النار على العمال والنقابيين / والاعتداء عليهم بالضرب

إطلاق الرصاص على المواطنين الفلسطينيين ومن بينهم العمال والنقابيين، أصبحت ظاهرة يومية منذ اندلاع الانتفاضة المجيدة في الثامن من كانون أول 1987. وخلافاً للمواثيق والأعراف الدولية فإن السلطات الإسرائيلية تستخدم الرصاص الحي والبلاستيكي والمطاطي ضد المواطنين العزل في دول فلسطين المحتلة الذين يطالبون بجلاء الاحتلال، مواجهين بصدورهم العارية كافة أجهزة القمع الإسرائيلية وقد أصيب من إجراء إطلاق الرصاص على المواطنين آلاف الأشخاص استشهد منهم حتى نهاية عام 1989 أكثر من ستمائة فلسطيني بلغت نسبة العمال الشهداء منهم حوالي 35%. ويتزايد الشهداء يومياً بفعل هذه السياسة الإجرامية التي تمارسها السلطات بشكل دائم. كما أصيب آلاف الجرحى من بينهم قسم كبير من العمال ولا توجد إحصائية شاملة ودقيقة عن عدد الجرحى، خصوصاً وأن قسماً كبيراً منهم لا يتوجهون للعلاج في المستشفيات خوفاً من قيام السلطات باعتقالهم بدلاً من علاجهم كما حصل مع حالات كثيرة، وتعرض مئات الحالات من الجرحى، الى إصابة بتشويبات وحروق مختلفة في أجسامهم كما أصيب بعضهم بكسور مختلفة وعاهات مستديمة وفقد من جراء هذه السياسة الاتحاد العام لنقابات العمال أحد أعضاء مجلسه العام الشهيد النقابي أحمد الكيلاني (من يعبد) الذي اغتالته فرقة من قوات الجيش داخل المدينة. وتعرض الآلاف من العمال أيضاً لاعتداءات مختلفة من قبل قوات الجيش سواء وهم في طريقهم الى عملهم صباحاً أو لدى مداومة القرى والمدن والمخيمات. كما تعودت القوة التي تكلف باعتقال أحد النقابيين باستخدام أسلوب الضرب الوحشي عندما تلقي القبض عليه، كما حصل مع النقابي صلاح عياد عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال الذي تعرض لاعتداء سافر عليه لدى اعتقاله من بيته، كما ذكر شهود عيان أن أفراد المخابرات ربطوه بالأسلاك الكهربائية وجروه الى سيارة الجيب العسكرية حيث واصلوا ضربه طوال الطريق. وتعرض لاعتداءات مماثلة، مئات النقابيين من بينهم على سبيل المثال الحصر على النقابيون ياسين القواسمي، عدنان الكيلاني، ورضوان زيادة أعضاء الهيئة التنفيذية، والنقابيون أعضاء مجلس الاتحاد عدنان النتشة ومحمد العاروري وغيرهم.

واستنكر الاتحاد العام للنقابات إجراءات الاعتداءات على النقابيين أثناء اعتقالهم، والتي تؤكد بوضوح فاشية الاحتلال، وعدوانيته وأهدافه العنصرية المكشوفة وطالب الاتحاد باستمرار توسيع دائرة التضامن العالمي مع نضال الطبقة العاملة والشعب الفلسطيني.

6- إجراءات أخرى

إضافة للإجراءات المذكورة سابقاً فقد تعرض النقابيون الفلسطينيون الى إجراءات تعسفية أخرى منها إجراءات دأبت السلطات استخدامها في السابق ولكنها كثفت من استخدامها خلال الانتفاضة مثل امنع من السفر، حيث منه معظم أعضاء مجلس الاتحاد من السفر للخارج للمشاركة بلقاءات مع اتحادات نقابية عالمية وإقليمية وكان آخرها قرار للسلطات بمنع النقابية أمنة الريمائي نائبة الأمين العام للاتحاد من السفر للمشاركة في المؤتمر النقابي العالمي حول قضايا المرأة العاملة والذي انعقد في الفترة من 22-26/9/1989 في صوفيا عاصمة بلغاريا. وكانت مؤسسة الحق قد وجهت رسالة للإدارة المدنية تستوضح فيها عن عدم السماح للنقابية أمنة الريمائي نائبة الأمين العام للاتحاد العام وكان رد السلطات بأنها تدرس الطلب وبعد شهر جاء في ردها رفض السماح لها بالسفر قطعياً دون توضيح الأسباب. أنظر ملحق رقم (26). كما استخدمت السلطات الإسرائيلية إجراءات جديدة خلال الانتفاضة بهدف التضييق على تحركات النقابيين منها توزيع البطاقات الخضراء بدل بطاقات الهوية العادية على بعض النقابيين والتي يمنع حاملها من دخول إسرائيل والقدس الشرقية من ضمنها حسب قانون إسرائيل التعسفي وبالتالي حرمانه من التنقل من الضفة الى القطاع أو السفر للخارج وأهم من ذلك، تعرضه للضرب من قبل حرس الحدود عند التفتيش على البطاقات على الحواجز التي يقيمها الجيش بين المدن أو على مداخل القرى والمخيمات. كما صادرت السلطات هويات عدد من الأشخاص ومنحتهم مقابل ذلك أوراقاً رسمية، تؤكد فيها بأن الشخص المعني هو شخص غير مرغوب فيه من السلطة. ويضطر حاملو هذه الأوراق لتجديدها كل 15 يوماً وأحياناً أسبوعياً. إن هذه الإجراءات أفقدت المئات من العمال أعمالهم وحقوقهم بالتعويض والتوفير الخاص بهم عن سنوات عملهم السابقة.

ومن ضمن إجراءات التضييق التي مارستها السلطات الإسرائيلية ربط كافة معاملات السكان بالإدارة المدنية والتزام كل شخص يريد الحصول على تصريح، رخصة سواقة، شهادة ميلاد، الخ الحصول على براءة ذمة

من الجهات الرسمية الإسرائيلية التي كانت تعمل على تعطيل معاملات النقابيين وتأخيرها وفي الغالب تفرض عليهم دفع غرامات باهظة زوراً وبهتاناً، حيث تفرض على العاطلين غرامات تتراوح بين (3000-800 شيقل) والعاملين ألف شيقل وما فوق. وحتى قرار منع النقابيين من السفر، لا يبلغ به النقابي الأبعد مراجعات، وتحقيقات طويلة يضطر فيها تعطيل أشغاله والانتظار لشهور طويل انتظاراً للقرار السلبي.

(76) الاتحاد 1989/8/13

(77) المصدر السابق

(78) النهار 1989/2/2

(79) المصدر السابق

(80) المصدر السابق

قائمة المراجع

- (1) الاتحاد العام لنقابات العمال بالضفة، الأرشيف والسجلات الرسمية
- (2) مصطفى جفال، الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة والقطاع بيروت 1979 صادر عن دار ابن خلدون
- (3) غسان عبد الله، المبعدون الفلسطينيون 1985-67، دار الأسوار عكا 1986
- (4) عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، نيسان 1987 صادر عن جامعة النجاح الوطنية / نابلس
- (5) ايما بلا يفير "الاعتقال الإداري في الضفة الغربية المحتلة" رام الله 1986 صادر عن مؤسسة الحق
- (6) بول هاربر labouring under oppression / لندن 1982
- (7) تقارير الأمين العام لمنظمة العمل الدولية 1979 - 1988
- (8) غسان عبد الله، تريبز سابيلا، نظرة على أوامر الإقامة الجبرية في المناطق المحتلة 1983-67، القدس 1983 صادر عن جمعية الدراسات العربية

- (9) إحسان عطية، سمير جبريل، وجمال طلب "مناطق عربية - حقائق وأرقام" القدس - جمعية الدراسات العربية، 1985
- (10) جمال موسى " وقائع ومعطيات حول الاستغلال الكولونيالي الإسرائيلي ضد العمال العرب في المناطق المحتلة تاريخ الإصدار غير محدد
- (11) "سوق الأطفال العرب في إسرائيل" نشرة صادرة عن عصبة حقوق الإنسان في إسرائيل
- (12) لجان العمل الثقافي في المناطق المحتلة / نشرة العمل الثقافي الصادرة في أيلول 1986
- (13) مؤسسة الحق في رام الله / قسم التوثيق
- (14) جمعية الدراسات العربية / القدس ، قسم الأرشيف
- (15) مركز الإحصاء الإسرائيلي / الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 1987
- (16) منظمة العفو الدولية "أوامر الإقامة الجبرية بالمدن والقرى في إسرائيل والأراضي المحتلة" لندن 1984/10/2
- (17) قيادة منطقة الضفة الغربية "أوامر، تعيينات، مناشير"
- (18) الدوريات المحلية: جريدة القدس، الشعب، الفجر، الطليعة، الميثاق، الكاتب، البيادر السياسي
- (19) الصحف الإسرائيلية: الاتحاد، طريق الشرارة، على همشمار، يدعوت، معاريف، هآرتس، جروزالم بوست

قائمة بالوثائق الملحقة

- (1) أمر رقم 825 بشأن تعديل المادة 83 من قانون العمل الأردني رقم 21 لسنة 1960
- (2) مذكرة صادرة عن الاتحاد العام لنقابات العمال بخصوص إجراءات السلطات الإسرائيلية ضد الحركة النقابية 1983/2/25
- (3) مذكرة صادرة عن الاتحاد بخصوص الإجراءات الإسرائيلية، تشرين أول 1986
- (4) أمر عسكري بإغلاق مقر اتحاد النقابات بالضفة، تشرين أول 1986
- (5) أمر عسكري بإغلاق مقر نقابة دير الغصون، تشرين أول 1987
- (6) أمر عسكري بفرض الإقامة الجبرية على النقابي عادل وزوز، آذار 1987
- (7) رسالة الإدارة المدنية للنقابي حسين الجمل تنذره بوقف نشاطه النقابي، أيار 1987

- (8) نماذج من المداهمات الإسرائيلية للنقابات والاتحاد العام
- (9) أسماء النقابيين الذين تعرضوا للإقامة الجبرية عام 1987-67
- (10) أسماء النقابيين الذين اعتقلوا إدارياً من عام 67 - 1987
- (11) قائمة معتقلين نقابيين احترازياً وسياسياً من عام 1987-67
- (12) بيان صادر عن الاتحاد العام في الأول من أيار 1988
- (13) بيان صادر عن الاتحاد حول استشهاد النقابي أحمد الكيلاني عضو مجلس الاتحاد
- (14) مذكرة القادة النقابيين المهديين بالإبعاد لمنظمة العمل الدولية 89/2/26
- (15) مذكرة تسعة مهديين بالإبعاد الى قنصل الدول الأجنبية القدس 1989/6/12
- (16) مذكرة المؤسسات الوطنية التي تطالب بإلغاء إبعاد النقابيين 1989/5/1
- (17) نداء عاجل صادر عن اتحاد النقابات بخصوص رفض الاستئناف المقدم من نقابيين.
- (18) النقابيون المبعدون خلال الفترة من عام 67 - 1987
- (19) النقابيون المبعدون خلال الانتفاضة
- (20) عمال مبعدون خلال الانتفاضة
- (21) مذكرة صادرة عن الاتحاد العام بخصوص إبعاد نقابيين 1989/8/28
- (22) مذكرة صادرة عن الاتحاد بخصوص اعتقال محمود زيادة الأمين العام
- (23) نماذج عن الاعتداءات على العمال العرب في إسرائيل
- (24) قائمة بالمعتقلين النقابيين خلال الانتفاضة
- (25) شهادة مشفوعة بالقسم حول هجوم الشرطة على مسيرة العمال السلمية بعيد العمال العالمي 1989/5/1
- (26) رسالة من الإدارة المدنية لمؤسسة "الحق" في رام الله، تؤكد على منع السلطات النقابية أمانة الريماوي من السفر 1989